في الماء لاحتمال تغير احدهما وقال الشيخ الرملي ولو اختلف عليه خبر عدلين قضينا
كان قال احدهما ولغ الكلب في هذا الاناء وقت ذاك وقال الاخر وانا معكما صدقنا وصفنا
حكم بنجاسة الاناءين لانا لو توضأ في واحد منهما ثم توضأ في الوقت ايضا من الماء الذي
يقول اوقعهما فانا ستوقن بالاكثر عددا فان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم
بطهارة الاناءين كما لو عين احدهما كلبا فان قال ولغ هذا الكلب في وقت كذا في هذا
الاناء قال الاخر بل ذاك فان الوقت يبقى احد مثلا ولو رفع كلب رأسه من اناء فيه
ماء او مائع قليل وقد ربطت نجاسة من غير بوله عملا بالاصل
والاصل نجاسة ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل فيه طاهر كثياب مدمن الخمر
ومتدين بالنجاسة ومجانبين وصبيان وغيرهم حكم بالطهارة عملا بالاصل
وان كان مما الظاهر استعمال النجاسة كثيابه كاستعمال السرجين في اواني النجار خلافا
لما وردي ويحكم ايضا بطهارة ما علمت بوله كبول الدواب ولعابها كلعاب
الصغار ولبنه وقد استعمل شعر الخنزير ونحوه كما ومن السبع
المذموم تنجس ثوب جديد وقع في فم من اكل فوه خنزيرا لبقاء النجاسة فيه بخلاف
ما تنجس نعم ما ارتفع عن مقتله طاهر ولو وجد قطعة لحم في اناء وخرقة بيد لا يعرف
فيه فهو طاهر او عرف مكشوفة فمجوسية او في اناء او في خرقة والمجوس يلبسون
ويبيعون المسلمون اغلب فكذلك فان غلب المسلمون طاهرة او جهلت
مرمية في غير ظرف فطاهرة لعموم جريان العادة برمي اللحم الظاهر قاله الشيخ ابن قاسم
القسم الخامس المتنجسات المياه اما الاولى فوصفها بانها استعمالها حرام كالوضوء
والغسل من ماء مغصوب من مالكه او ماء مسبل للشرب فان استعملها حرام
في الطهارة لوضوء الصلاة صحيحة كالصلاة في الثوب المغصوب او المكان
المغصوب وما ذكره الاجهوري تبعا للمنهج هو مظروف ولا بد له من ظرف استظهر
غيره الكلام على ما يحل من الظروف فقال ويحرم استعمال واتخاذ هو
شروع في وسيلة الوسيلة التي هو ظرف للمياه لاحتياجها اليها كما مر في الاجتهاد
والمراد بالحل ما قابل الحرمة لانه الاصل فيه وتأتي في الكراهة فخرج به المغصوب
وجلد الادمي وآلة ميت ما لا نفس له وغير ذلك وفارق هواء المقبرة الكلاب على جيفة
المقبرة نظرا للدفع فيه وانما اقتصر عليها استثناء الذهب والفضة نص الحديث
عليهما او لتوهم جواز استعمالها قبل من نفى كراهة المتمسك بها كما مر وتكون الحرمة
فيهما لذاتهما لانك حرمتها وتحريمها لك يحل فيه غيرها فالحرمة فيه لعارض ومن فيه
الحل كالمنفعة يقوله من حيث الظاهر اذ ذاته بحيث لو عرض معناه الاصلي كما مر
ويلزم عليه كون الاستثناء منقطعا وهو خلاف الاصل فيه قاله شيخنا العلامة
اي اذا قلنا ان الذهب طاهر من حيث انه طاهر في نفسه وغيرها بالاجماع فلا يرد

تحريم

تحريم استعمال جلد وغيره من ادمي ولو شهيدا وقد نوقضا صلى الله عليه وسلم من
شعر بفتح الشين المعجمة وتشديد التاء المثناة فوقية خلقة من جلده وقوضا من
قرح من خشب بفتح الخاء والشين المعجمتين وبضمهما وبهما مع الكاف وسكون الشين
والقدم فهذا ثلاثة عشر كما فيه مع ضبطه وتخفيف من الخشب غالبا وقوضا من مخضب
بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة وآخره باء موحدة آنية كالقدح من حجر
وقد يكون من غيره وقد ورد التصريح بكونه من حجر في رواية البخاري في صحيحه من
حديث انس رضي الله عنه قال القسطلاني في شرحه وسمي الاناء وكل المركن لغتسل
الثياب وفي شرح الشمائل كذا المركن اوانا يغتسل فيه وقال ابن الاثير آنية بين اناءين
لا صغير ولا كبير وربما وصف بأحدهما وفي الصحاح القدح جمعه اقداح وقد يركب
ما يشرب فيه قال ابن القيم وكان للمصطفى اقداح واحد منها يسمى الريان وآخر يسمى
المغيث وآخر مضببا بسلسلة من فضة ولا بد الا ان المغصوب وجلد الادمي
وقوله كالكفاية آنية من حرير في تحريم الاستعمال ولو مرتبا وهو نقل عملا بالمعتمد خلافا
للشيخ ابن حجر ولا بد على صاحب الحرمة فيما ذكر من الذهب والفضة لان حرمتهما ليست
من تلك الحيثية بل لخيلاء وكسر قلوب الفقراء والاستيلاء على حق الغير وحرمة الادمي
كما ذكر الشارح في شرح الروض وحرم بالطاهر النجس كالميتة من جلده ميتة
لا ذكاة لها فيحرم استعماله وما قابل وما مائع وان كان كثيرا ولا بقاء في اللحمة هنا
كراهية البول في الماء القليل لوجود النتن بالنجاسة والا فلا كما لو بال في الماء القليل
الجاري عن تنجس النجاسة فان الراجح انه مكروه لا حرام من غير المعتمد قال
الشيخ الشوبري ومحله في غير النفس اما النفس فيحرم مطلقا كما قاله في المجموع
والاذن بكسر الهمزة والمد مفرد وجمعه آنية وكجبل الانية وآنق خاف كذلك
وما ماء كان هناك حاجة وضع المائع كدهن ووضع في اناء من مظروف بقصد الاستصباح
به فيجوز كذلك كما نقله في شرح المنهج قال الشيخ ابن قاسم وما اعتيد شيئا الطلاء
وقال لا يشترط في المجاز فقد انا ظاهر لان نفس الارادة الاستصباح حاجة تجوز ذلك
والضرر ليست شرطا وما في ما كثير يكره ولو في ما قليل لا فقاتا او بسا
جدا ونحوه ورد خلافه اي في كلا ناظاهر الا ان النفيس من المعادن كياقوت
احمر او ابيض فيحرم استعماله واتخاذه اي اقتناؤه في الاظهر لعدم ورود
نهي فيه ولانتفاء ظهور معنى السرف فيه والخيلاء الا ان ما فيه اي الة قوت من
الخيلاء وكسر قلوب الفقراء كحلية السلاح من اهل الحرة فلا يكره
استعماله واتخاذه ومقابله يحرم لخيلاء وكسر قلوب الفقراء ورد بما تقدم اما
نفيس الصنعة كزجاج مموه فيحرم لا ظهر اريا خلاف وحمل الخلاف وغيره على الخاتم
اما هو فيجوز قطعا الا ان كله او بعضه المزبد كما مر عباشر الاصل ذهب

Copyright © King Saud University